2020

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الرابع 2020م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا: السياسة النقدية	4
ثانيًا: التطورات النقدية	4
ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي	5
رابعًا: تطورات النشاط المصرفي	6
خامسًا: القطاع الخارجي	10
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	11
سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا: صناديق الاستثمار	12
تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع 2020م	13

الملخص التنفيذي

قرر البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2020م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما قرر البنك المركزي رفع سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في "أذونات ساما" من 3.0 مليار ريال إلى 10.0 مليار ريال ابتداءً من 2020/12/20م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الرابع من عام 2020م ليصل إلى 0.8390 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.9 في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة بلغت نحو 0.3 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ 1,846.8 مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي ارتفاعًا ليبلغ 1,701.2 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 3.3 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 1,943.0 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية حوالي 2,979.5 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 3.5 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام بنسبة بلغت نحو 2.8 في المئة لتبلغ 2,281.7 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2020م مقداره 8.7 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 27.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 51.8 في المئة (6,803.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 19,950.6 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي ما يقارب 453.9 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 159.5 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 8,689.5 نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار بنسبة 7.0 في المئة (13.7 مليار ريال) ليبلغ 209.7 مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمر البنك المركزي السعودي "ساما" في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. واستمرارًا لدور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قرر البنك المركزي السعودي تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات حتى نهاية الربع الأول من العام 2021م، وذلك لتمكين القطاع المالي من القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم التعافي الاقتصادي والمحافظة على معدلات التوظيف في القطاع الخاص.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قرر البنك المركزي خلال الربع الرابع من عام 2020م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قام به البنك المركزي من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 0.29 مليون ريال في الربع الرابع من عام 2020م مقارنةً بنحو 88.5 مليون ريال في الربع الثالث من عام 2020م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 111.5 مليار ريال للربع الرابع من عام 2020م مقارنة بنحو 68.3 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2020م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

2-1 أسعار الفائدة

قرر البنك المركزي السعودي رفع سقف إصدارات "أذونات ساما" الأسبوعي من 3.0 مليار ريال إلى 10.0 مليار ريال ابتداءً من 20 / 12 / 2020م، وذلك لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها.

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الرابع من عام 2020م ليصل إلى نحو 0.8390 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الرابع من عام 2020م نحو 61 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 66 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2020م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

1-2 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.9 في المئة (61.3 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,149.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (36.5 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.3 في المئة (164.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2020م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 4.0 في المئة (57.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,488.9 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 69.3 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.5 في

المئة (6.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.6 في المئة (200.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 4.2 في المئة (80.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,962.8 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 91.3 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (14.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.7 في المئة (172.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 0.3 في المئة (1.1 مليار ريال) لتبلغ 352.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.8 في المئة (2.7 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.6 في المئة (28.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي في الربع الرابع من عام 2020م ارتفعت بنسبة 3.1 في المئة (3.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 119.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (2.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.0 في المئة (12.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. بينما سجل النقد في الصندوق انخفاضًا ربعيًا نسبته 6.0 في المئة (1.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 27.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 9.7 في المئة (3.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 6.6 في المئة (1.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفض النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 0.3 في المئة (0.6 مليار ريال) ليبلغ نحو 206.3 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 0.8 في المئة (1.7 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.1 في المئة (17.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي السعودي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ نحو 1,846.8 مليار ريال. في المقابل، حقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الرابع من عام 2020م انخفاضًا ليبلغ نحو 8.3 مليار ريال.

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

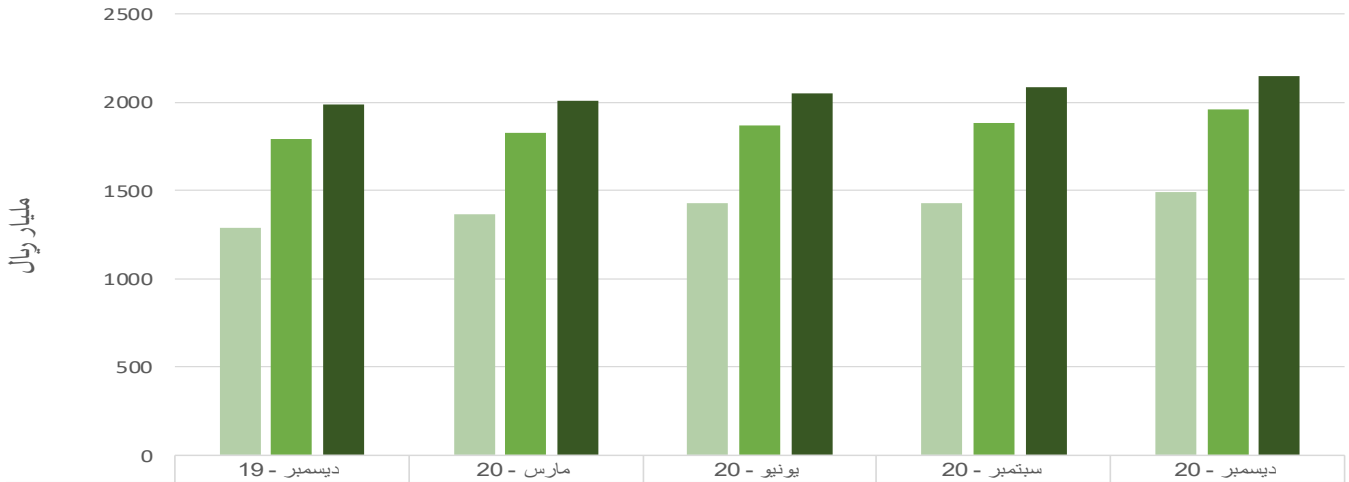

	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20
عرض النقود ن1	1,288.3	1,365.1	1,425.2	1,431.8	1,488.9
عرض النقود ن2	1,790.0	1,825.4	1,868.7	1,882.9	1,962.8
عرض النقود ن3	1,985.1	2,009.0	2,051.6	2,088.0	2,149.3

3-1 الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ 1,701.2 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الرابع من عام 2020م مقارنةً بالربع السابق، ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 13.7 مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,109.0 مليار ريال وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 31.5 مليار ريال، في حين انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج لتبلغ 545.4 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 3.3 في المئة (61.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,943.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.1 في المئة (38.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.2 في المئة (147.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الرابع من عام 2020م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 4.7 في المئة (57.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,282.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.7 في المئة (8.3 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.7 في المئة (183.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 5.1 في المئة (22.9 مليار ريال) لتبلغ 473.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.7 في المئة (7.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت انخفاضًا سنويًا نسبته 5.5 في المئة (27.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، سجلت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بنسبة 9.1 في المئة (18.7 مليار ريال) لتبلغ 186.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 12.2 في المئة (22.3 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت انخفاضًا سنويًا نسبته 4.5 في المئة (8.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام 2020م حوالي 2,979.5 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 3.5 في المئة (99.8 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 1.7 في المئة (47.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.2 في المئة (348.3 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2020م انخفاضًا نسبته 5.6 في المئة (14.7 مليار ريال) لتبلغ حوالي 249.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 5.4 في المئة (15.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما شهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.6 في المئة (6.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام 2020م ما نسبته 8.4 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 9.2 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 10.9 في المئة (17.9 مليار ريال) لتبلغ حوالي 182.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 6.3 في المئة (11.1 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.3

في المئة (9.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 6.1 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 6.1 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 32.6 في المئة (32.6 مليار ريال) ليبلغ 67.5 مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته 3.8 في المئة (4.0 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته 4.2 في المئة (2.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 2.8 في المئة (62.7 مليار ريال) لتبلغ 2,281.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.6 في المئة (56.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 14.6 في المئة (289.8 مليار ريال). وانخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 117.4 في المئة مقارنة بنسبة 118.0 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 2.2 في المئة (38.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,762.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة (51.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.0 في المئة (216.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين انخفضت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الرابع من عام 2020م إلى 90.7 في المئة، مقارنة بنسبة 91.6 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 4.9 في المئة (24.0 مليار ريال) لتبلغ حوالي 519.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.9 في المئة (4.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.6 في المئة (73.9

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

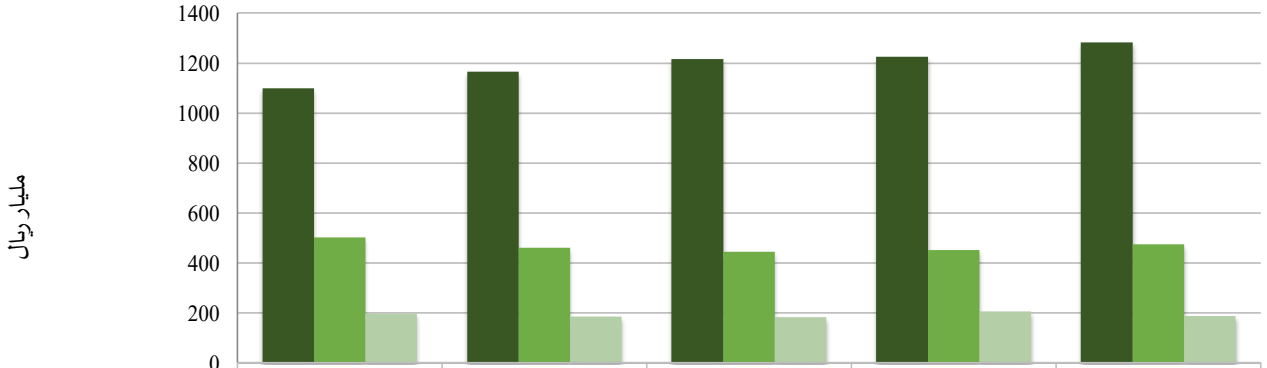

	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20
الودائع تحت الطلب	1,099.2	1,166.5	1,216.6	1,224.9	1,282.6
الودائع الزمنية والادخارية	501.7	460.3	443.5	451.0	473.9
الودائع الأخرى شبه النقدية	195.2	183.7	182.8	205.2	186.4

مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام 2020م إلى حوالي 26.7 في المئة مقارنة بنسبة 26.3 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

3-4-4 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام 2020م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 20.1 في المئة (13.2 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 19.9 في المئة (4.1 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 12.0 في المئة (4.9 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 6.5 في المئة (52.2 مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 3.1 في المئة (0.5 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة 2.3 في المئة (2.1 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد على أساس ربعي بنسبة 7.8 في المئة (7.8 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 3.4 في المئة (1.7 مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 3.3 في المئة (2.3 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 3.0 في المئة (9.2 مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 2.7 في المئة (4.3 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 8.7 في المئة (65.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 822.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 6.3 في المئة (44.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين شهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل انخفاضًا نسبته 0.6 في المئة (1.6 مليار ريال) ليبلغ 259.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.4 في المئة (18.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته 1.7 في المئة (12.2 مليار ريال) ليبلغ 700.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.5 في المئة (3.7 مليار ريال) في الربع السابق.

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

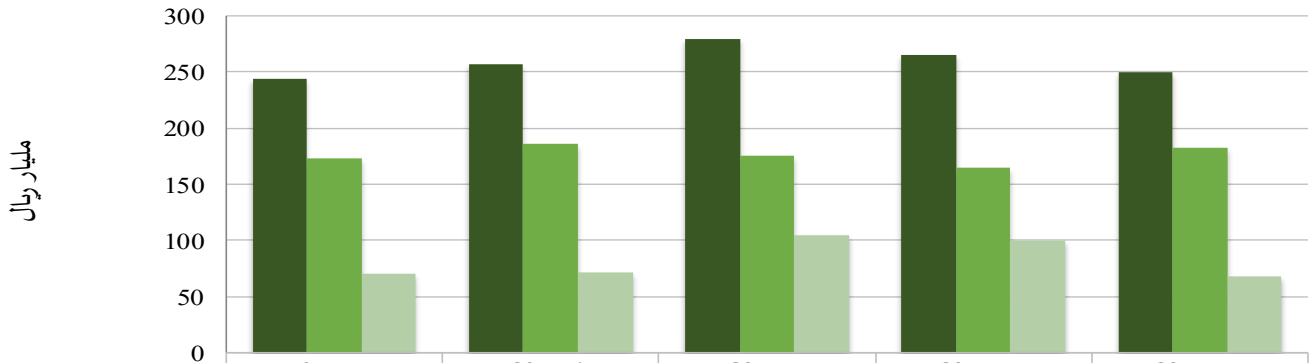

	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20	سبتمبر-20	ديسمبر-20
الأصول الأجنبية	243.6	257.0	279.7	264.6	249.9
المطلوبات الأجنبية	173.2	185.5	175.6	164.5	182.4
صافي الأصول الأجنبية	70.5	71.6	104.2	100.2	67.5

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 0.3 في المئة (1.3 مليار ريال) ليبلغ حوالي 377.2 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 0.9 في المئة (3.6 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (34.2 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الرابع من عام 2020م إلى 19.4 في المئة مقارنة بما نسبته 20.0 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الرابع من عام 2020م حوالي 11.1 مليار ريال مقارنة بنحو 13.0 مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته 14.6 في المئة (1.9 مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته 808.0 في المئة (11.5 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2,014 فرعًا في نهاية الربع الرابع من عام 2020م، أي بانخفاض قدره 22 فرعًا مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 62 فرعًا مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 16.7 في المئة (111.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 776.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 12.1 في المئة (91.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 16.0 في المئة (148.1 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة 31.6 في المئة (20.2 مليار ريال)، وكذلك ارتفعت المشتريات من البنك المركزي بنسبة 7.4 في المئة (10.7 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 43.5 في المئة (6.1 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 16.8 في المئة (55.8 مليار ريال)، في حين ارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة 16.6 في المئة (18.2 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

رسم بياني رقم 4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

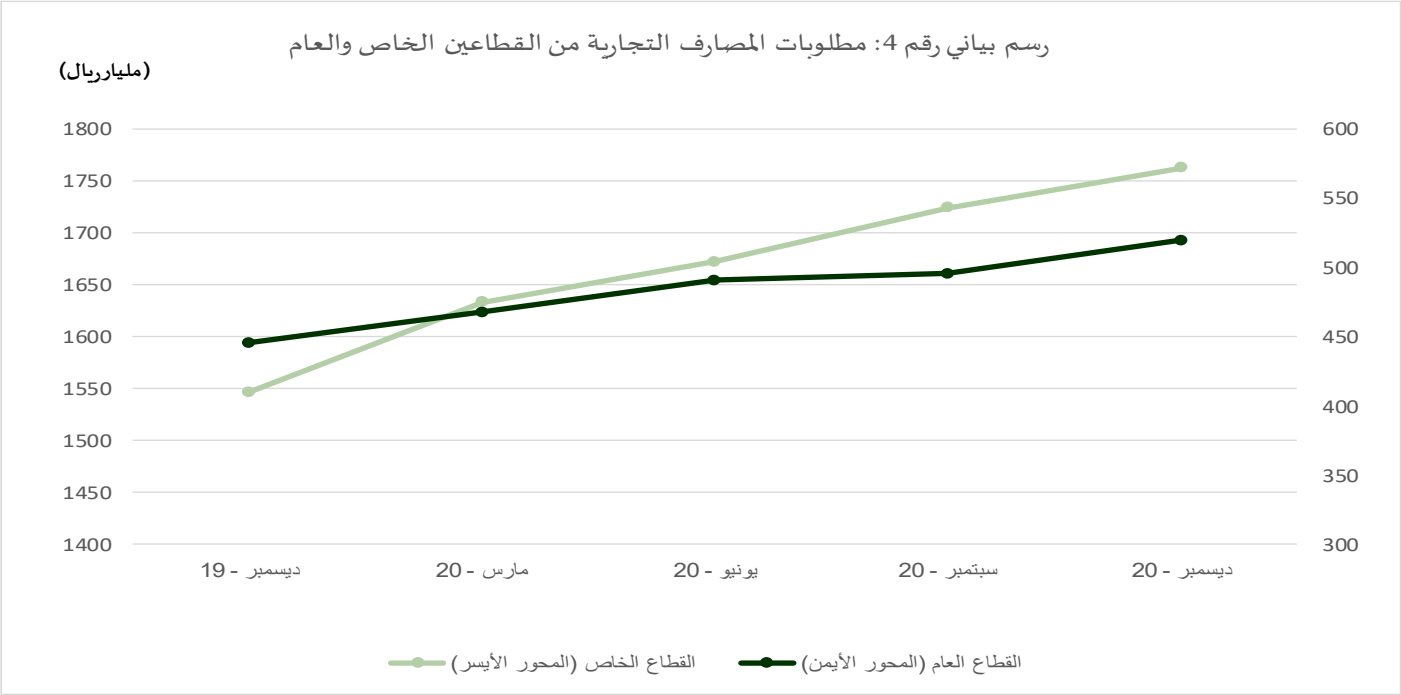

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 11.8 في المئة (76.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 718.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 4.6 في المئة (30.9 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضًا سنويًا نسبته 16.8 في المئة (144.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات للبنك المركزي بنسبة 16.3 في المئة (0.2 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 11.8 في المئة (28.2 مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 80.2 في المئة (0.8 مليار ريال). في حين ارتفعت المبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 28.0 في المئة (68.9 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 43.8 في المئة (30.2 مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة 45.3 في المئة (0.4 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 6.9 في المئة (5.8 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 31.4 في المئة لتبلغ نحو 161.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 235.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو 39.8 في المئة لتبلغ 108.4 مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو 4.4 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 53.4 مليار ريال. فيما انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 21.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م لتبلغ نحو 114.2 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2020م مقداره 8.7 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 27.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 25.9 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 58.9 مليار في الربع المقابل من عام 2019م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 57.6 مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 31.4 في المئة لتبلغ 161.8 مليار ريال مقارنةً بحوالي 235.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، وانخفضت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 21.9 في المئة لتبلغ 104.2 مليار ريال مقارنة بنحو 133.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. فيما تحسن عجز حساب الخدمات من 43.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2019م إلى 31.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2020م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الثالث من عام 2020م فائضًا بمبلغ 21.0 مليار ريال مقارنة بفائض بحوالي 2.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 12.3 في المئة ليصل إلى حوالي 38.2 مليار ريال مقابل 34.0 مليار ريال في الربع الثالث من العام السابق.

5-2: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام 2020م تدفقًا للخارج بقيمة 1.0 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 2.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا بقيمة 2.1 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 6.0 مليار ريال، وارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قُدّرت بحوالي 3.9 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 1.2 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 11.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 1.8 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 69.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 0.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2020م مقابل انخفاض بمبلغ 49.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 0.3 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 22.4 مليار ريال وارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 22.1 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 49.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

6-1 نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 51.7 في المئة (6,803.5 مليار ريال) لتبلغ 19,950.6 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 18,829.7 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,111.0 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,447.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 22.3 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 17,493.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 57.1 في المئة عن الربع السابق.

6-2 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2020م ما يقارب 453.9 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدره 159.5 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

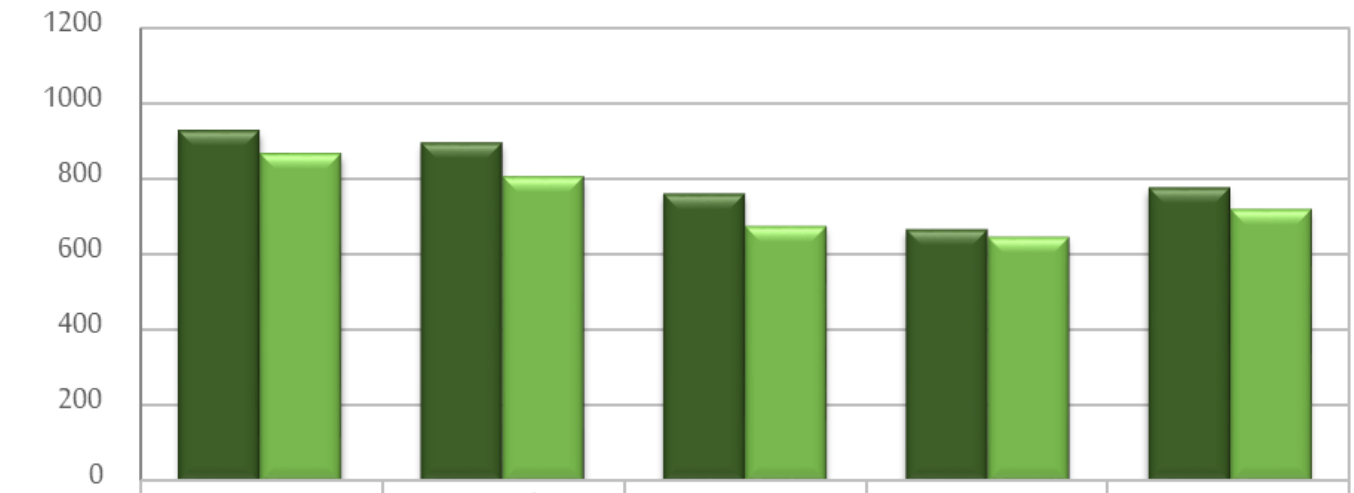

	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20	ديسمبر - 20
المشتريات	924.2	892.3	756.8	665.1	776.1
المبيعات	863.6	801.7	673.7	642.7	718.9

من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الرابع من عام 2020م نحو 978.1 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 105.5 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي 18.5 ألف جهاز في نهاية الربع الرابع من عام 2020م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 34.3 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الرابع من عام 2020م حوالي 721.1 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام 2020م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 586.0 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 96.4 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 494.3 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 52.4 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 91.7 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 43.9 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 8,689.5 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 14.9 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 3.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 15.0 في المئة ليبلغ حوالي 27.1 مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 41.6 في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 201.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م. فيما ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 38.6 في المئة لتبلغ نحو 733.3 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.2 في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 215.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

في المقابل، انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 0.3 في المئة لتبلغ 9.1 مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 10.9 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.9 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 37.4 في المئة ليبلغ حوالي 29.6 مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته 60.2 في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 249.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 7.0 في المئة (13.7 مليار ريال) ليبلغ 209.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.0 في المئة (14.5 مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 31.1 في المئة (49.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 0.5 في المئة (0.8 مليار ريال) لتبلغ 149.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.9 في المئة (6.9 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.1 في المئة (16.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 27.3 في المئة (12.9 مليار ريال) لتبلغ 60.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 19.0 في المئة (7.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 126.9 في المئة (33.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد مشتركي الصناديق الاستثمارية في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 0.1 في المئة (0.3 ألف مشترك) ليبلغ نحو 358.9 ألف مشترك، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.3 في المئة (8.1 ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.8 في المئة (29.2 ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد انخفض عددها بصندوق واحد ليستقر عند 254 صندوقًا في الربع الرابع من عام 2020م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2020م

- قام البنك المركزي بتحديث تعليمات ونماذج العوائد على الأصول والخصوم والتي تهدف إلى تمكين البنك المركزي من تحليل البيانات المالية المقدمة والمتعلقة بأسعار الأصول والخصوم وتحديد أثرها على القطاع المصرفي.
- قام البنك المركزي باستحداث الصيغتين النموذجيتين لاتفاقية فتح حساب بنكي جارٍ للأفراد والأشخاص الاعتباريين والتي تهدف إلى تيسير وتنظيم إجراءات فتح الحسابات البنكية، وإيجاد أحكام وشروط واضحة تحقق عدالة التعاملات.
- قام البنك المركزي بإصدار تعليمات اعتماد الرقم الموحد الصادر عن مركز المعلومات الوطني المبتدئ بالرقم (7) محل رقم السجل التجاري للمنشآت غير الحكومية، بهدف تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (225) الخاص باعتماد الرقم المبتدئ بالرقم (7) ليكون رقمًا موحدًا للمنشآت غير الحكومية، ومنع استخدام الترقيم العشري الخاص بالسجل المدني.
- قام البنك المركزي بتحديث دليل إجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة لغرض تحسين تلك التعليمات لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- قام البنك المركزي بإصدار تعليمات منتج "البناء الذاتي" للتمويل العقاري انطلاقًا من دوره في حماية حقوق عملاء المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه، وحرصًا على سلامة قطاع التمويل العقاري وتحقيق الاستقرار المالي.
- أكد البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك والمصارف بتوفير كميات كافية من الفئات النقدية الصغيرة والعملات المعدنية

رسم بياني رقم 6: مؤشر سوق الأسهم

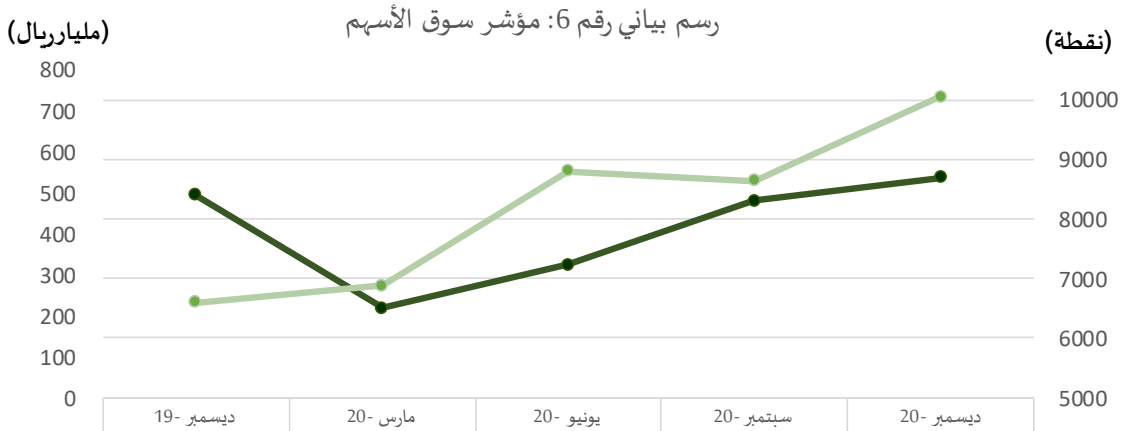

	ديسمبر -19	مارس -20	يونيو -20	سبتمبر -20	ديسمبر -20
مؤشر سوق الأسهم	8,389.2	6,505.4	7,224.1	8,299.1	8,689.5
قيمة الأسهم المتداولة	232.5	272.9	552.3	529.3	733.3

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة السوق المالية.

لتلبية طلبات الجمهور المتعلقة بالحصول عليها أو استبدالها، وأن يتاح ذلك للجميع وفي كافة الفروع.

- حدّث البنك المركزي قوالب الإشعارات النصية المرسلة لعملاء المؤسسات المالية لعمليات بطاقات مدى، وذلك حرصًا على رفع وعي للعملاء من خلال رسائل الإشعار للعمليات المنفذة على حساباتهم وعضوياتهم ومحافظهم الإلكترونية.
- أكد البنك المركزي على كافة البنوك والمصارف العاملة في المملكة عدم الامتناع عن مصادرة خطاب الضمان البنكي بغرض افتتاح أحد إجراءات الإفلاس وتعليق المطالبات تجاه العميل الآمر بإصدار الخطاب، وذلك استنادًا على المبادئ القضائية والأعراف المصرفية المستقرة في شأن خطاب الضمان البنكي الذي يُمثل التزامًا أصليًا ومباشرًا ومستقلًا في ذمة البنك المُصدر بمعزل عن الظروف المحيطة بالعميل، وبهدف الحفاظ على سمعة الائتمان في المملكة واستقرار المعاملات المصرفية.
- أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف وشركات التمويل العاملة بالمملكة الاكتفاء بتسجيل عمليات التصرف العقاري عبر البوابة الإلكترونية للتصرفات العقارية وسداد الضريبة المستحقة عبرها، وعدم مطالبة العملاء بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة للتوريدات العقارية المُعفاة بموجب الأمر الملكي رقم (أ/84) القاضي بإعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank